إجراءات حكومية جديدة لتعزيز الكهرباء والاستثمار وتحسين البنى التحتية (فيديو)

اصدر مجلس الوزراء، اليوم الأحد، جملة من القرارات وبينها تجهيز الوقود المجاني لأصحاب المولدات الأهلية استعداداً لموسم الصيف اللاهب، وفيما اتخذ اجراءات جديدة لتعزيز الاستثمار وتحسين البنى التحتية.

وذكر بيان لمكتب رئيس مجلس الوزراء، تلقته "المطلع"، أن:"رئيس مجلس الوزراء محمد شياع السوداني، ترأس اليوم الأحد، الجلسة الاعتيادية التاسعة عشرة لمجلس الوزراء، جرى فيها بحث الأوضاع العامة في البلاد، ومناقشة عدد من الملفات الأساسية، وكذلك التداول في الموضوعات المدرجة على جدول الأعمال واتخاذ القرارات اللازمة بشأنها".

وأقر مجلس الوزراء وبما يتعلق بتوفير الطاقة الكهربائية للمواطنين خلال موسم الصيف، تجهيز المولدات الأهلية بوقود الكاز، بشكل (مجّاني) وعلى النحو الآتي:

1- (45) لتراً، لكل (1 KVA) من سعة الطاقة المنتجة، وللأشهر؛ حزيران، تموز، آب.

2-أن لا تقل ساعات التجهيز للمواطنين عن (20 ساعة/ يوم).

3-أن لا تقل ساعات تجهيز الكهرباء من المولدات الأهلية عن (12 ساعة/ يوم)، وبالتناوب مع الكهرباء الوطنية.

4-تتولى لجنة مختصة وضع تسعيرة مناسبة لأمبيرات التجهيز من المولدات الأهلية، وتوقيتات التشغيل، ومراقبة مدى الالتزام بمدة التجهيز والتسعيرة.

5- تتحمل وزارة المالية مقدار الدعم الممنوح، من المبالغ المتوفرة لدى شركة توزيع المنتجات النفطية، من حصة الخزينة العامة.

وتابع مجلس الوزراء الاستعدادات لعقد القمة العربية واستكمال الجهوزية، وقرر تعطيل الدوام الرسمي في بغداد فقط وكما يأتي:

1-يوم الخميس، الموافق 15 أيار، عطلة لجميع دوائر الدولة.

2- يوم الأحد، الموافق 18 أيار الجاري، عطلة لجميع دوائر الدولة، باستثناء وزارة التربية والدوائر التابعة لها، يكون يوم الأحد دواماً رسمياً.

ووجه رئيس مجلس الوزراء بعقد اجتماع تشاوري بين الجهات المعنية في وزارة الكهرباء والأمانة العامة لمجلس الوزراء، بخصوص مشروع محطة الخيرات الحرارية الاستثمارية، ومتابعة مسائل التمويل لحسم الموضوع.

وفي الشأن نفسه، جرى إقرار المصادقة على الإحالة في وزارة الكهرباء، بشأن تجديد عقد الوزارة مع الشركة المنفذة لتصريف الطاقة بحدود 150 ميغاواط بمبدأ (Pay and Take)، وتخويل المدير العام للشركة العامة لنقل الطاقة الكهربائية/ المنطقة الشمالية صلاحية توقيع العقد، بعد استحصال الموافقات اللازمة.

وفي المسار نفسه، خول المجلس وزارة المالية التوقيع على اتفاقية الاقتراض من البنوك بضمانة مؤسسة الصادرات الألمانية، والعالمية الأخرى، لتمويل مشروعات وزارة الكهرباء، ومن ضمنها مشاريع نصب محطات

ثانوية (400 KV) عدد 3، ومحطات (132 KV) عدد 5، في إطار مبادئ تعاون الطاقة/ المرحلة الثانية مع شركة سيمنز الألمانية.

وأقرّ مجلس الوزراء مشروع قانون انضمام جمهورية العراق إلى الاتفاق الإطاري لإنشاء التحالف الدولي للطاقة الشمسية/ ISA، لعام 2016 الذي دخل حيز النفاذ عام 2021، وإحالته إلى مجلس النواب استناداً إلى أحكام الدستور، ويثبت تحفظ جمهورية العراق بأن الانضمام إلى الاتفاق الإطاري المذكور آنفًا لا يعني بأي حال من الأحوال اعترافاً بالكيان الصهيوني أو الدخول بأي علاقة معه.

وبشأن التحضير للانتخابات، ومستلزمات نجاح عمل المفوضية العليا المستقلة للانتخابات، وافق المجلس على تمديد إشغال المفوضية العليا المستقلة للانتخابات للأبنية المدرسية لغاية 31 كانون الأول 2025، وتقديم المفوضية خطة تتضمن السقوف الزمنية لإخلاء الصفوف والأبنية المشغولة على وفق مراحل.

وفي مجال دعم المشروعات الصناعية وإقرار آليات الإقراض الخاصة بها، أقر مجلس الوزراء تعديل قراره (24930 لسنة 2024)، بما يتضمن تعديل نسبة المطلوب إلى رأس مال الشركة، وفق قانون الشركات (21 لسنة 1997) المعدل، لتصبح (500%)، بدلاً من (300%)، من أجل تسهيل الاقتراض للشركات وفق القانون المذكور.

وأقر مجلس الوزراء مضيّ شركة نفط البصرة بإجراءات توقيع عقد (مشروع جنوب البصرة المتكامل)، بحسب الصلاحيات المالية، مع إدراج وزارة المالية المشروع المذكور آنفاً في جداول الموازنة العامة الاتحادية، مشروعاً مستمرًا.

وفي إطار متابعة إتمام المشاريع المتلكئة والمتوقفة، أقر المجلس ما يأتي:

1-زيادة الكلفة الكلية ومقدار الاحتياط لمشروع (هدم وإعادة بناء هيئة النزاهة/ مديرية تحقيق البصرة).

2-زيادة مقدار الاحتياط لمشروع (إنشاء تقاطع مجسر مفرق الحسينية على طريق كربلاء بغداد).

3-زيادة مقدار الإشراف والمراقبة لمشروع (تنفيذ الأعمال النهائية لبناية مديرية الرقابة المالية في محافظة النجف الأشرف).

4-زيادة الكلفة الكلية ومقدار الاحتياط لمشروع (مد شبكات ماء وتنصيب أعمدة إنارة، وتأهيل وتبليط منطقة الهلايجية، البندقية في الرميثة – محافظة المثنى).

وتابع مجلس الوزراء إجراءات التسوية بين شركة (اركيرودون) اليونانية، وشركة موانئ العراق، وأقرّ مقترح وزارة العدل بشأن فتح حساب ضمان بالاشتراك بين شركة موانئ العراق والشركة اليونانية، أمام أحد المصارف الرصينة، وإيداع مبلغ التسوية، ويستخدم كضمان لتنفيذ عقد التسوية.

وخول مجلس الوزراء وزير الخارجية، بصلاحية الموافقة على تحديد المواد الغذائية المستوردة لمصلحة البعثات العربية والأجنبية المبينة بموجب قانون التعرفة الكمركية (22 لسنة 2010)، استناداً إلى أحكام اتفاقية فيينا للعلاقات الدبلوماسية، وقانون الكمارك (23 لسنة 1984) المعدل.

ووافق مجلس الوزراء على مشروع قانون تصديق جمهورية العراق على اتفاقية تشجيع وحماية الاستثمارات المتبادلة بين حكومة جمهورية العراق، وحكومة الجمهورية التركية، وإحالته إلى مجلس النواب وفق أحكام الدستور.

وتنشر المطلع ميديا فيديو عن قرار الحكومة بتجهيز المولدات الأهلية بوقود الكاز بشكل مجاني:

اضغط هنا للمشاهدة